الفصل الثالث

تقديم

هذا الفصل الثالث يكفى التعريف به فى التقديم له ، لأنه مستمد من الكتابين السابقين (الفلك الدائر ، ونصرة السائر) .

وهو فصل نتناول فيه المآخذ النقدية المشتركة بين ابن أبى الحديد وصلاح الدين الصفدى ، والموجهة منهما معًا إلى ابن الأثير .

* * *

وإذا كانت النصرة فى الفصل السابق نصرة عامة ، فإنها فى هذا الفصل نصرة خاصة .

النصرة فى الفصل السابق كانت نصرة أية نصرة .

كانت نصرة ولو كان ابن أبى الحديد فى واد والصفدى فى واد مادام أنهما يضيقان الخناق على ابن الأثير .

أما هنا فهى نصرة فى الموقف الواحد بالنسبة لهما .

وفى المأزق الواحد بالنسبة لابن الأثير .

ولنوضح ذلك بمثل .

محمد يبنى منزلا فيمده علاء بالطعام .

هذه نصرة عامة من علاء لمحمد وتعاون معه فى بناء منزله لكنه تعاون غير مباشر ، لأنه غير داخل فى تصميم البيت وتكوينه ، أما إذا أمده بشىء أو أشياء من مواد البناء كالأسمنت والحديد والخشب ، وما إلى ذلك مما يدخل فى بناء البيت رأسا ، فإن ذلك نصرة خاصة وتعاون مباشر .

* * *

وليس ما يمنع أن تكون النصرة العامة أنفع من النصرة الخاصة كما إذا منع الجار محمدًا من البناء فتقاهم معه علاء وأرضاه ، أو كانت رخصة البناء متعسرة فيسرها .
والأمر كذلك هنا .
قد يكون ما قلناه فى الفصل السابق أهم مما سنقوله هنا وقد يكون العكس .
فلم يكن لنا خيار فى هذا التصنيف .
وإنما كنا نمضى فى أعقاب الناقدين الفاضلين .
فما استقل به ابن أبى الحديد أفردناه بالفصل الأول .
وما استقل به الصفدى أفردناه بالفصل الثانى .
وما اشتركا فيه سنفرده بهذا الفصل .

— ١ —

هذه الفقرة ليست من نقد النقد ، بل من نقد الأدب .

ولكنها لما كانت متصلة بحمد الله تعالى أنست بها وانشرح صدرى لتسجيلها ، خصوصًا وأن الناقدين قد اجتمعا عليها ، ولو أن أحدهما شرق والآخر غرب ، أى لم يتفقا على موضع المؤاخذة .

* * *

ولايعترضن أحد بأننى قد كسرت عنوان الكتاب بهذه الفقرة فالحق أنها قد صارت بعد عرضى لها وتعليقى عليها من نقد النقد لكن ٥٠٪ منها تراث ، ٥٠٪ حديث ، وقد نوهت بذلك فى التمهيد العام للبحث .

* * *

بدأ ابن الأثير كتابه هكذا :

بسم الله الرحمن الرحيم

نسأل الله ربنا أن يبلغ بنا من الحمد ما هو أهله ، وأن يعلمنا من البيان ما تقصر عنه مزية الفضل وأصله ، ونرغب إليه أن يوفقنا للصلاة على نبينا محمد رسوله الذى هو أفصح من نطق بالضاد ونسخ بهديه شريعة كل هاد[1] .

(١) المثل السائر ص ٣٥ والفلك الدائر ص ٣٥ – ٣٧ ونصرة الثائر ص ٥٣ – ٥٥ .

وقد نقد ابن أبى الحديد هذه العبارة فى ثلاث فقرات ، أصاب فى الأولى والثانية ، وأخطأ فى الثالثة ، على الوجه الآتى :

(أ)

قال المصنف (ابن الأثير) : نسأل الله أن يبلغ بنا من الحمد ما هو أهله . أقول (ابن أبى الحديد) : إنه أول ما تكلم سأل أمرًا يستحيل عقلا : لأنه تعالى لا نهاية لما هو أهله من المحامد ، سواء جعل الحمد بمعنى المدح أو أخص .

أما الأول : فلأن جلالته تعالى وعظمته وصفة كماله لا تقف عند غاية ، ولا تنقطع عند حد .

وأما الثانى : فلأن نعمه لا نهاية لها بتعريضه إيانا للثواب والنعيم .

الذى لا نهاية له .

فإذن هو سبحانه أهل للحمد الذى لا نهاية له على كلا التفسيرين ويستحيل أن يبلغ بنا إلى ذلك ، لأن القوة المتناهية لا تقوى على أمور غير متناهية .

(ب)

قال المصنف : وأن يعلمنا من البيان ما تقصر عنه مزية النطق وفضله .

أقول : هذا أيضًا سؤال أمر مستحيل ، لأن النطق هو كمال الصورة الإنسانية إن أخذ على تفسير التعليم الطبيعى ، والفضل المميز إن أخذ على تفسير التعليم المنطقى .

وعلى كلا التفسيرين ، فبه يكون الإنسان إنسانًا ، فيستحيل أن يفضله البيان فى مرتبة وفضيلة ؛ لأن الفرع لا يفضل الأصل .

* * *

ويحاول الناقد أن ينصف المؤلف – ولو للحظة – بقوله :

واعلم أن هذين الاعتراضين قد يعتذر المصنف عنهما بأنه إنما قال ذلك على سبيل المبالغة ، ويسمى غلوًا .

وهو مستهجن فى الكتابة ، وأحد عيوبها القبيحة ، وإنما يسلكه الشاعر ، وأما الكاتب ففى سعة عنه ، ومذهب الكتابة غير مذهب الشعر .

* * *

وما قاله ابن أبى الحديد فى هاتين الفقرتين مسلم له ، ثم هو قد ختمه بكلام جيد عن الغلو فى الشعر والنثر .

* * *

ونصل إلى الفقره الثالثة وهى :

(جـ)

قال المصنف : وأن يوفقنا للصلاة على رسوله محمد الذى هو أفصح من نطق بالضاد ، ونسخ بهديه شريعة كل هاد .

* * *

أقول : فى هذا الكلام عيب ظاهر ، وذلك أنه عطف الفعل وهو (نسخ) على الاسم وهو (أفصح) وهذا قبيح .

ألا ترى أنه يقبح أن يقال : زيد أفصح القوم وضرب زيد .

والوجه أن يقال :

الذى هو أفصح من نطق بالضاد ، والمنسوخ بهداه شريعة كل هاد .

* * *

ووجه الخطأ فى هذا النقد أن الفعل (نسخ) معطوف على الفعل (نطق) .

وهذا ظاهر للعيان ، وبديهى للعقل ، والواقع الدينى يقرر أن النسخ مترتب على أفصح النطق ؛ لأن أفصح النطق بالنسبة لمحمد ﷺ إنما جاء مع الوحى .

* * *

والمسئول عن خطأ ابن أبى الحديد هنا إنما هو العجلة ، فخمسة عشر يوما لا تكفى للقراءة المتأنية ، والفهم الصحيح ، والتعليق الصائب .

* * *

تلك كانت تشريقة ابن أبى الحديد فى نقده .

والآن مع تغريبة الصفدى .

قال :

قال رسول الله ﷺ « كل كلام لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أجذم » .

فلو قال : الحمد الله لكان أفضل .

وربما عيب على الزمخشرى كونه قال فى أول المفصل (الله أحمد) وعلى الحريرى كونه قال (اللهم إنا نحمدك) لأنهما ما افتتحا كلامهما بالحمد ، والأولى الأخذ بما جاء عن الله تعالى

والفاتحة التى هى أم الكتاب والعمدة فى الصلاة إنما افتتحت ببسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين .

وقد أورد ابن أبى الحديد على ابن الأثير فيما سأله فى هذه السجعة ما فيه مقنع فليؤخذ ذلك من الفلك الدائر .

* * *

وأما السجعة الثانية : فما أدرى معنى قوله « تقصر عنه مزية النطق » فأى شىء يعلمه حتى تقصر عنه مزية النطق ؟ !!

إن أراد بذلك لطف المعانى التى هى أرواح الألفاظ .

فمتى قصر النطق عن معنى لم تبرزه النفس كاملا ؟

وإن أراد بذلك الأشياء التى تكون على تراكيب الألفاظ من الطلاوة والرونق ، فذلك غير البيان لأن البيان ، إيضاح المعانى وإبداؤها وإظهارها ، وذلك الذى أردته من الحسن واللطف اللذين يكونان فى بعض الكلام شىء غير البيان . وهو كالملاحة التى لا يعقل لها معنى يعبر عنه كما قيل :

شىء به فتن الورى غير الذى يدعى الجمال ، ولست أدرى ما هو

ويقال : مع المحبوب شىء آخر غير حسنه هو الذى يشفع له إلى القلوب . ألا ترى أن بعض الصور مفردات أعضائها نهاية فى الحسن ، وليس لها ذلك المعنى الذى لغيرها .

وكذلك قيل فى الترياق : إنه بعد التركيب يفيض الله عليه خاصة لم تكن فى قوة أجزائه حالة الإفراد .

والهيئة الاجتماعية لها معنى غير الحالة التى تكون لأفرادها .

ولاشك أن لكلام الفصحاء فى حالة التركيب خواص لا يمكن التعبير عنها .

ولهذا أفتى الفقهاء فيمن بدل ترتيب الفاتحة وقلب بعض الآيات إلى موضع بعض أنه لا تصح صلاته ، لأنه يبطل إعجاز القرآن العظيم ، وهو سياقته على هذا النمط الغريب ، وتأليفه على هذا النظم العجيب .

* * *

فإن كان ابن الأثير سأل هذه الخاصة ، فهذه الخاصة لا يطلق عليها لفظ البيان ، وإذا كان الأمر كذلك ، فقد ثبت أن معنى هذه السجعة غير مفهوم .

وقد ناقشه ابن أبى الحديد فى قوله (النطق) وما الذى أراد به فليؤخذ من هناك[1] .

* * *

ونعلق على نقد الصفدى بقولنا :

إنه نقد تغلب عليه النزعة الدينية والنقل فى السجعة الأولى ، والنزعة الفنية والعقل فى السجعة الثانية .

وقد أتعب نفسه فى محاولة التعبير عما لا يمكن التعبير عنه ، لأنه من الأمور التى تحيط بها المعرفة ولا تؤديها الصفة .

وعلى كل فقد كسب النقد من الرجلين فى الموقفين كسبًا لا يستهان به .

* * *

لكن ابن الأثير مظلوم مع ابن أبى الحديد والصفدى فى بعض هذا النقد ؛

فهو لم يقل (مزية النطق وفضله) كما نقل الناقدان عنه ، ونقدا على أساس منه ، بل قال : (مزية الفضل وأصله) .

والعبارة بهذه الصورة مفهومة لا لبس فيها ، ولا اعتراض عليها .

---

(١) نصرة الثائر ص ٥٣ – ٥٥ .

— ٢ —

أغفل كثير من الشعراء الترقى من الأدنى فالأدنى إلى الأعلى فى المدح .

كقول المتنبى :

يابدر يا بحر ياغمامة يـا ليث الشرى ياحمام يارجل

الواجب أن يقول أولا : يابدر ، لأنه اسم الممدوح والابتداء به أولى . أما بعده ، فيجب أن يقول : يارجل ياليث يا غمامة يابحر ياحمام ؛

لأن الليث أعظم من الرجل ، والبحر أعظم من الغمامة والحمام أعظم من البحر .

وهذا مقام مدح ، فيجب أن يرقى فيه من منزلة إلى منزلة حتى ينتهى إلى المنزلة العليا آخرًا .

ولو كان مقام ذم لعكس القضية[1] .

* * *

هذا كلام ابن الأثير فى نقد بيت المتنبى .

وقد نقد ابن أبى الحديد هذا النقد بقوله :

إن أبا الطيب لم يقصد إلا مقصدًا صالحًا ، ولكن هذا الرجل لم يتفطن له ، لأنه مدحه بالسخاء والشجاعة ، وهما المعنيان الشريفان الجليلان . فقال فى القسم الأول وهو قسم السخاء : يابحر ياغمامة .

وابتدأ بالبحر لأنه دون الغمامة مكانا ؛ لأنه تحتها وهى ربته لأنه منها يتكون ، ولولا الغمامة لم تكن مياه الغدران والأمطار وما يتكون منها كالأنهار ؛ فإن هذه الأشياء هى التى يعنيها بالبحر لا البحر الذى هو الماء المالح .

ثم قال فى قسم الشجاعة : ياليث الشرى يا حمام .

فابتدأ بالليث ، وانتقل إلى الحمام بعده ، لأن الليث لولا الحمام لم يرهب ، فالحمام أشد رهبة فى الصدور من الليث .

---

(١) المثل السائر جـ ٢ ص ٢١٥ .

ثم ختم البيت بقوله : يارجل :

أى أنت هذه الأشياء كلها ، وأنت مع ذلك إنسان من البشر وذلك أعجب وأظرف .

* * *

وإنما قدم السخاء على الشجاعة ، لأن حاجة جمهور الناس إلى السخاء أكثر من حاجتهم إلى الشجاعة ، والناس إلى رئيس عظيم السخاء أميل منهم إلى رئيس عظيم الشجاعة ، لأن انتفاعهم به أكثر .

وأبو الطيب قصد هذا القصد ، أو يصح أنه يقصد هذا المقصد .

ولو أتى بالبيت على الترتيب الذى ذكره ابن الأثير لم يحصل له هذا المعنى[1] .

* * *

هذا ما رد به ابن أبى الحديد على ابن الأثير ، وهو رد مشبع وممتع ، ولأنه كذلك فقد قنع الصفدى به بعد أن لخصه وعلق عليه بقوله :

انتهى كلام ابن أبى الحديد ملخصاً ، وهو لعمرى تأويل حسن .

* * *

لكنه بعد هذا التعليق يستأنف الكلام فى الموضوع ، فيذكر تأويلا آخر لناس آخرين ، وهذا التأويل هو :

إن الشاعر لا يلزمه الانتقال من الأدنى إلى الأعلى فيما قصده ، لأنه أراد وصفه بالمدح الذى ادعاه له فقال : يا بدر (اسمه) ، ثم قال : يا بحر فإن لم أصدق فياليث ، فإن لم أصدق فيا حمام ، لأنك تعدم نفوس أعدائك الحياة ، فإن لم أصدق فيا رجل ، جمع هذه الأوصاف التى ذكرتها .

يقول الصفدى مقللا من شأن هذا الفهم :

على أن هذا التأويل ليس فى قوة ما ذكره ابن أبى الحديد ولا فى حسنه .

* * *

(١) الفلك الدائر ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

ويجد من نفسه نشاطًا للمشاركة فى مناقشة ابن الأثير فيقول :
وابن الأثير ادعى أن الحمام أكبر من البحر وأعلى ، ولم يبين وجه ذلك .

والذى أقوله فى ذلك « لأن الموت عبارة عن عدم الحياة ، والبحر عبارة عن وجود الماء الكثير الغمر ، والعدم أعم من الوجود ، فهو أعلى منه بهذا الاعتبار ومقدم عليه » .

ويمضى فى كلامه إلى أن يحيل من جديد على ابن أبى الحديد فيقول :

وابن أبى الحديد قد ناقش ابن الأثير فى هذا الباب بمجموعه مناقشة جيدة ، فما تنكره عليه تجده فى الفلك الدائر »[1] .

* * *

هذه المعركة الكبيرة ، وتلك المناقشة المثيرة منطلقها واحد .

هو أن التدرج فى المدح ينبغى أن يكون من الأدنى إلى الأعلى صعودا ، وفى الذم من الأعلى إلى الأدنى هبوطًا .

* * *

ومن عجب أن هذا المنطق متفق عليه من سائر الأطراف .
ابن الأثير .
وابن أبى الحديد .
والصفدى .

ولا اختلاف إلا فى التطبيق بناء على الفهم الخاص لكل فريق ؛ فابن الأثير يرى أن البحر أعظم من الغمامة .

وهو محق إذا نظرنا إلى الغمامة على أنها سحابة عابرة ، قد تفرغ حمولتها من المطر فوق البحر ، وقد تفرغه بعيدا عنه ، وقد لا تفرغه أصلا ، بل تهبه للشمس .

أما البحر فهو الماء الكثير الغمر ذو الشاطىء الواحد .

* * *

(١) نصرة الثائر ص ٢٨٧ - ٢٨٩ .

وابن أبى الحديد ، ومعه الصفدى يريان أن البحر دون الغمامة ، لأنه تحتها وهى ربته ؛ فهو منها يتكون .

وهذا الفهم من جانبهما ينهض عذرا لهما فى تفضيل الغمامة على البحر صعودا فى سلم المدح .

* * *

وبعد بلورة هذا الخلاف يبقى لابن أبى الحديد فضل الفهم الثاقب للمعادلة بين الكرم والشجاعة ، وفضل حسن التعليل لتقديم السخاء على الشجاعة .

* * *

والنقد ثم نقد النقد ينهض فى هذه الفقرة على أسس من الذكاء والذوق ، وعلى ما عهدناه فى الفلك الدائر ، ونصرة الثائر من تصيد لأخطاء ابن الأثير .

— ٣ —

جعل ابن الأثير الفصل الثامن فى الفصاحة والبلاغة[1] .

وقد أورد فيه من الحقائق والدقائق ما صار به هدفًا لكل من ابن أبى الحديد والصفدى .

لكنا نلاحظ أنهما وإن التقيا فى مؤاخذته على بعض ماجاء فى هذا الفصل إلا أنهما لم يلتقيا فى هذه المؤاخذة عند نقطة بعينها .

كان ابن أبى الحديد يمسك برأس المسألة بينما يمسك الصفدى بذيلها .

يناقشه أحدهما فى تعريف الفصاحة والبلاغة .

ويناقشه الآخر فى الفروق بينهما .

بل أكثر من ذلك يناقشه أحدهما فى فرق من الفروق المقررة بين الفصاحة والبلاغة ، ويناقشه الآخر فى فرق آخر ... وهكذا .

* * *

(١) المثل السائر جـ ١ ص ١١٢ — ١٢٠ .

وقد احترت بين ترك هذا الموضوع ، لأنهما لم يتفقا على مؤاخذته فى نقطة محددة منه .

وبين أخذه ؛ لأنهما اتفقا على مؤاخذته داخل إطار واحد محدد .

ثم اخترت الرأى الثانى .

فالموضوع دقيق ، وهو من نقد النقد فى الصميم .

* * *

وهذه هى المواقف النقدية لابن أبى الحديد مع ابن الأثير فى نطاق الفصاحة والبلاغة.

* * *

(أ)

قال ابن الأثير : وغاية ما يقال : إن الفصاحة هى الظهور والبيان فى أصل الوضع اللغوى ، يقال أفصح الصبح إذا ظهر ، ثم إنهم يقفون عند ذلك ولا يكشفون عن السر فيه .

وبهذا القول لاتتبين حقيقة الفصاحة ؛ لأنه يعترض عليه بوجوه منها :

(١) أنه إذا كان اللفظ الفصيح هو الظاهر البين ، فقد صار ذلك بالنسب والإضافات إلى الأشخاص ، فإن اللفظ قد يكون ظاهرًا لزيد ولا يكون ظاهرًا لعمرو ، فهو إذن فصيح عند هذا وغير فصيح عند هذا وليس كذلك ، بل الفصيح فصيح عند الجميع .

(٢) أنه إذا جيء بلفظ قبيح ينبو عنه السمع ، وهو مع ذلك ظاهر بين ، ينبغى أن يكون فصيحًا ، وليس كذلك ؛ لأن الفصاحة وصف حسن لا وصف قبح[1] .

* * *

ذلك كان تقرير ابن الأثير .

وقد رد عليه ابن أبى الحديد بقوله :

---

(١) المثل السائر جـ ١ ص ١١٣ .

إن أرباب علم البيان ، لم يقتصروا فى حد الفصاحة على أنها ظهور المعنى من اللفظ فقط ، بل قالوا فى حدها وحقيقتها ما يعرفه من تمارس كتبهم .

ولو قالوا ذلك لم يكن ما أورده عليهم قادحا فى كلامهم .

أما الوجه الأول :

فإنه ليس من شرط الفصيح أن يكون ظاهرا مكشوف المعنى لكل سامع ؛ فإن الزنج والروم لايفهمان المراد بالقرآن ، ولا يقدح ذلك فى كونه فصيحًا .

والفصاحة أمر نسبى لأنها صفة اللفظ ، واللغات والألفاظ تختلف باختلاف الأمم قرونها وبلادها .

وأما الوجه الثانى :

فلأن القبيح الظاهر المعنى فصيح من حيث ظهور معناه وإن كان قبيحًا من وجه آخر .

ونظير ذلك : الكلام الفصيح يتضمن شتم الأنبياء ، والثناء على إبليس والشياطين ، أو غير ذلك من الوجوه التى يقبح لأجلها ، فإنه حسن من وجه ، وقبيح من وجه .

وليس يلزم من قبح الشىء من جهة ألا يكون حسنا من جهة أخرى كما لا يلزم من كون سماع صوت العود حراما ألا يكون لذيذا[1] .

(ب)

قال ابن الأثير : إن الكلام الفصيح هو الظاهر البين ، وأعنى بالظاهر البين أن تكون ألفاظه مفهومة ، لا يحتاج فى فهمها إلى استخراج من كتاب لغة .

وإنما كانت بهذه الصفة ، لأنها تكون مألوفة الاستعمال بين أرباب النظم والنثر دائرة فى كلامهم .

وإنما كانت مألوفة الاستعمال دائرة فى الكلام دون غيرها من الألفاظ لمكان حسنها ، وذلك أن أرباب النظم والنثر غربلوا اللغة باعتبار ألفاظها ، وسبروا وقسموا فاختاروا الحسن من الألفاظ فاستعملوه ونفوا القبيح منها فلم يستعملوه .

---

(١) الفلك الدائر ص ٨٨ .

فحسن الألفاظ سبب استعمالها دون غيرها ، واستعمالها دون غيرها . سبب ظهورها وبيانها ، فالفصيح إذن من الألفاظ هو الحسن[1] .

* * *

وقد قال ابن أبى الحديد معقبا :

هذا الكلام يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يجعل حد الفصاحة هى الألفاظ المألوفة الاستعمال ، وإنما كانت مألوفة الاستعمال لخفتها وسلاستها .

والآخر : ألا يجعل ذلك حدا للفصاحة ، بل مراده تعليل اختصاص اللفظ بوصف الفصاحة ، وكون المعانى لا يجوز أن توصف بالفصاحة .

فإن أراد الأول لم نضايق على ذلك ، لأن لكل واحد أن يتكلم بما شاء ويقول : عنيت به كذا وكذا .

وإن أراد الثانى – وهو الظاهر من كلامه – قيل له : إن كان كثرة الاستعمال وسلاسة اللفظ توجب أن يسمى اللفظ فصيحًا ، فليس ذلك بمانع من أن توجد دلالة أخرى على تسمية المعنى فصيحا ، لأن دلالتك على ما تدعيه لا توجب انتفاء الأدلة على إطلاق هذه اللفظة (الفصاحة) على المعنى .

فغاية ما فى الباب أنك استدللت على أن اللفظ يطلق عليه الوصف بالفصاحة .

فلم قلت إن الوصف بالفصاحة لا يطلق على المعانى[2] ؟ !

(جـ)

قال ابن الأثير :

وأيضاً فإن الفصيح على وزن فعيل بمعنى فاعل نحو كريم وشريف ولطيف ، والفاعل للإبانة عن المعنى هو اللفظ لاغير ، وكانت الفصاحة مختصة به لاغير[3] .

---

(١) المثل السائر ص ١١٤ جـ١

(٢) الفلك الدائر ص ٨٩ – ٩٠ .

(٣) المثل السائر جـ ١ ص ١١٦ .

وقد تعقبه ابن أبى الحديد فقال :

إن هذا الموضع من المواضع التى اشتبهت على هذا الرجل ، وذلك أن أفعال الطبائع نحو فصيح وظريف وشريف ، إنما تعطى الاتصاف بتلك الصفات فقط ، ولا تعطى معنى الفاعلية أصلا ، ولا تدل على المؤثر .

ألا ترى أن قولنا : كريم ولطيف لا يدل على أنه فعل الكرم واللطف وإنما يدل على أنه ذو لطف وكرم فقط ، مع قطع النظر عن الفاعل لهما من هو .

فالفصيح معناه ذو الفصاحة لافاعل الفصاحة ، كالجميل والصبيح .

معناهما ذو الجمال والصباحة لافاعلهما .

وهذا الرجل توهم أن فصيحا فاعل الفصاحة ، ثم بنى الدليل على هذا وقال :

إن فاعل الإبانة للمعنى والمكيف له هو اللفظ ، فكان الفصيح هو اللفظ وهذا من الغلط على ما تراه .

وعلى أنه لو كان ماتو همه صحيحًا ، لكان لخصمه أن يقول :

المعنى الواضح هو الذى فعل الفهم والإدراك فى نفس السامع ، وأوضحه له ، فانكشف له فحواه ومغزاه .

فهلا سميت المعنى فصيحا بهذا الاعتبار . »[1] .

* * *

هذه المواقف الثلاثة بين ابن أبى الحديد وابن الأثير تعالج موضوعين اثنين فقط وهما : حد الفصاحة ، ومجالها .

ولا خلاف فى تعريف الفصاحة بين ابن الأثير وابن أبى الحديد ، وإنما الخلاف فى الإجابة عما وجه إلى التعريف من اعتراضات ثلاثة وقف ابن أبى الحديد عند اثنين منها ، وهما الاعتراضان اللذان أثبتناهما فى (أ) من هذه الفقرة .

* * *

(١) الفلك الدائر ص ٩١ .

والمسألة بسيطة بل مضحكة .

فابن الأثير قد أورد التعريف ، وأورد ثلاثة الاعتراضات عليه .

كان ذلك فى صفحة ١١٣ من الجزء الأول ، وهو فى الصفحات التالية قد شغل نفسه بدفع هذه الاعتراضات وغيرها ، وقد نجح فى ذلك نجاحًا باهرًا .

ومن يقرأ الفصل الثامن من المثل السائر وهو فى الفصاحة والبلاغة يخرج منه بفوائد سهلة وواضحة ، ولن يجد لديه بعد قراءته له ما يثير تساؤله .

ولما جاء ابن أبى الحديد وقرأ الاعتراضات الثلاثة ، اختار اثنين منها وأخذ يكشف غمتهما ، وهو ما كان ابن الأثير قد فعله ، أى أن الرجلين قد اجتمعا على عمل واحد وهو دفع الاعتراضين الموجودين فى الفلك ، وهذا ما دعانى إلى الاقتصار عليهما .

هل فى هذا اختلاف أو تناقض ؟

إختلاف . نعم .

أما تناقض . فلا .

فأنا حينما تعترضنى مشكلة ، سأحلها بطريقتى الخاصة بى .

ولو صادفت هذه المشكلة زميلى ، فإنه سيحلها بطريقته الخاصة به .

لاتناقض بين عملى وعمله .

ولكن قد يوجد اختلاف بين طريقتى الحل عند كلينا .

ربما .

ونفهم من توارد ابن أبى الحديد مع ابن الأثير على دفع الاعتراضين المذكورين فى الفلك أن ابن أبى الحديد حينما قرأ الاعتراضات الثلاثة حيث هى من كتاب المثل السائر ، لم يكمل القراءة ليعرف أن المؤلف قد أوردها ريثما ينقضها .

فأخذ هو فى نقض اثنين منها .

شكرًا له .

لكنه دل على عجلته وعلى أنه كان يخطف القراءة خطفًا .

* * *

ومرة ثانية وثالثة ورابعة وربما أكثر نقول : إن خمسة عشر يومًا لم تكن كافية لإنضاج قراءة واعية ، وكتابة حكيمة دائماً .

* * *

هذه واحدة وهى متعلقة بالموقف الأول (أ) .

أما الأخرى وهى المتعلقة بالموقف الثانى (ب) .

فإن الأدباء وهم من سماهم ابن الأثير أرباب النظم والنثر قد غربلوا اللغة باعتبار ألفاظها ، واختاروا الحسن منها فاستعملوه . لكن لماذا اختاروه وحكموا بحسنه ؟

الجواب . لأنهم سبروه فوجدوه عذبًا سهلا ، وبعبارة نهائية حسنًا .

والسؤال عن أيهما كان سببًا فى وجود الآخر ، كالسؤال فى المشكلة البيزنطية .

وهو سؤال غير وارد هنا إذا لم نفرق بين هذين التعريفين للفصاحة أو إذا اعتبرناهما معًا تعريفا واحدًا فقلنا :

الفصاحة هى الكلام الحسن المستعمل ، والكلام المستعمل الحسن .

* * *

وحين نصل إلى المجال الخاص بكل من الفصاحة والبلاغة نجد الخلاف – ومن قديم – قائمًا .

بعض يعمم – وبعض يخصص

منهم من يجمل – ومنهم من يفصل

ولقد كان البلاغيون الأقدمون يداخلون بين هذين المصطلحين فى المواطن البلاغية .

وواقع الحال من أمرهم أنهم كانوا ينطقون أويكتبون أى اللفظتين يأتى على بالهم أولا .

فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند عبد القاهر .

والفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ عنده أيضًا .

ولا عجب ، فالمصطلحان مترادفان عنده وعند القزوينى[1] .

---

(١) الإيضاح جـ١ ص ٥٩ .

ونحن نقرأ لعبد القاهر قوله :

علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجرى فى طريقهما أوصاف راجعة إلى المعانى ، وإلى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها .[1]

وقوله « لما كانت المعانى لا تظهر وتتضح إلا بالألفاظ ، وكان لا سبيل لصاحبها إلى أن يعلمك ما صنع فى ترتيبها بفكره إلا بترتيب الألفاظ فى نطقه ، تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعانى بترتيب الألفاظ ، ثم بالألفاظ بحذف الترتيب ، لكنهم أتبعوا ذلك من الوصف والنعت ما أبان الغرض وكشف عن المراد[2] .

* * *

وابن أبى الحديد نفسه يقرر أن النزاع فى هذه المسألة لفظى محض وهذه هى قولته بنصها :

والذى قاله المحققون أنا وجدنا الاصطلاح واللغة يشهدان بأن الفصاحة للألفاظ والبلاغة للمعانى ، فإنهم يقولون :

هذا معنى دقيق غامض ، ولهذا يقولون فى الحيوان غير الناطق كالببغاء هو فصيح ، لإقامته الحروف ، ولا يسمونه بليغًا ، إذ ليس له قصد إلى المعنى .

وإذا كان أهل اللغة والاستعمال قد اصطلحوا على ذلك واتفقوا عليه وجب اتباعهم **لأن البحث لفظى**[3] .

والدور الآن على ما كان .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٠٠ .
(٢) دلائل الإعجاز ص ١٠٥ – ١٠٦ .
(٣) الفلك الدائر ص ٩١ – ٩٢ .

بين ابن الأثير والصفـدى

فى موضوع : الفصاحة والبلاغة

— ١ —

قال ابن الأثير بعد أن قرر أن البلاغة للمعانى ، والفصاحة للألفاظ : البلاغة شاملة للألفاظ والمعانى ، وهى أخص من الفصاحة كالإنسان من الحيوان .

فكل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان إنسانًا .

وكذلك يقال : كل كلام بليغ فصيح ، وليس كل كلام فصيح بليغًا .

* * *

ويفرق بينها وبين الفصاحة من وجه آخر غير الخاص والعام .

وهو أنها لا تكون إلا فى اللفظ والمعنى بشرط التركيب ، فإن اللفظة الواحدة لا يطلق عليها اسم البلاغة ، ويطلق عليها اسم الفصاحة ، إذ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة وهو الحسن .

أما وصف البلاغة ، فلا يوجد فيها لخلوها من المعنى المفيد الذى ينتظم كلامًا[1] .

هذا الكلام لابن الأثير ، نقده الصفدى فقال :

قد ادعى أن هذا الفارق الثانى غير الأول ، وهو هو بعينه ومينه فإنه أراد أولا :

كل كلام بليغ يطلق عليه أنه فصيح ولا ينعكس ومعنى هذا إذا قلنا :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

فإن هذا الكلام بليغ باعتبار أن معناه بلغ فى صوغ تركيبه إلى حد له توفية بتمام المراد .

---

(١) المثل السائر جـ ١ ص ١١٨ .

وفصيح باعتبار بيان مفرداته وحسنها وعذوبتها فى السمع .

* * *

وإذا فككنا هذا التركيب ، وأخذنا كل فرد من ألفاظه ، كان كل فرد فصيحًا ، ولا يكون بليغًا لعدم التركيب فى المعنى .

فكانت الفصاحة أعم من البلاغة لأنها وجدت فى الإفراد والتركيب وكانت البلاغة أخص لكونها لا تتناول إلا المركب فقط ، فحيث وجدت البلاغة مع عذوبة الألفاظ ، وجدت الفصاحة ولا ينعكس .

فصح أن البلاغة كالإنسان فى خصوصها ، والفصاحة كالحيوان فى عمومها .

وهذا المعنى موجود بعينه فى الفارق الثانى الذى أبداه ، فإنه قال : إن البلاغة لا تكون إلا فى اللفظ والمعنى بشرط التركيب الخ فتأمل كلامه يظهر لك ما قلته .

* * *

والذى أقوله أنا هو أن بين البلاغة والفصاحة عمومًا من وجه وخصوصًا من وجه .

بيان ذلك :

أما عموم البلاغة ، فلأنها تتناول الكلام الفصيح أعنى الحسن المبين ، وغير الفصيح أعنى الغريب الوحشى .

وعموم الفصاحة : فلأنها تتناول الألفاظ العذبة الحسنة مفردة ومركبة .

وأما خصوص البلاغة : فلأنها لا تتناول إلا الألفاظ المركبة فقط .

وخصوص الفصاحة : فلأنها لا تتناول إلا الألفاظ العذبة المستعملة فقط .

فثبت أن بين البلاغة والفصاحة عمومًا من وجه وخصوصًا من وجه .[1]

* * *

(١) نصرة الثائر ص ٧٧ – ٧٨ .

وكلام الصفدى فى الفصاحة والبلاغة كلام رجل يدلى برأيه فى المعركة بعد أن سكن غبار المعركة ؛ وهو لهذا واضح الرؤية ، وقد صارت الحدود بين الفصاحة والبلاغة حدودًا قائمة على قوانين صارمة .

— ٢ —

وغير بعيد عن فصل الفصاحة والبلاغة فى المثل السائر ، تلك المسألة التى ختم بها المؤلف هذا الفصل ، فأمكنت منه لابن أبى الحديد والصفدى وجعلتهما يجتمعان على نقد ما قاله فيها ، وهذا مجمل ما قاله :

اعلم أن البيان علم عقلى يدرك بالذوق والعقل حسنه من قبحه ، وليس كعلم النحو فإنه تقليد العرف .

وذاك أن أقسامه قد أخذت من واضعها بالتقليد ، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك ، ولما كان العقل يأباه وينكره ، فإنه لو جعل الفاعل منصوبًا ، والمفعول مرفوعًا ، قلد فى ذلك كما قلد فى رفع الفاعل ونصب المفعول .

والذى تكلفه النحاة من التعلات واه لا يثبت على محك النظر ، لأنهم إنما سمعوا من واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا .

وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التى دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هى التى ذكروها ؟[1] .

نقد ابن أبى الحديد :

قال : إن كان هذا الرجل ممن ينفى القياس فى الشرعيات كلمناه كلاما أصوليا كما تكلم الشيعة والنظام وأهل الظاهر وغيرهم ممن نفى القياس فى الفقه .

---

(١) المثل السائر جـ ١ ص ١١٩ – ١٢٠ .
والفلك الدائر ص ٩٢ .
ونصرة الثائر ص ٨٢ .

وإن كان يعترف بالقياس فى الشرعيات ، فالقياس فى الشرعيات كالقياس فى النحويات ، لأنا علمنا أن الحكمة التى دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هى الوجوه التى يذكرها النحاة ، لكونها مناسبة .

والحكم ثابت على وفقها نحو قولهم : الفاعل للفعل الواحد لا يكون إلا واحدا والمفعولات قد تكثر وتتعدد ، والفعل واحد ويتعدى مع ذلك إلى أشياء كالمفعولات فى المعنى نحو الحال والظروف والمصدر ، فكان الفاعل أخف لقلته فأعطى الرفع وهو أثقل الحركات تعديلا بين الثقيل والخفيف .

ونحو قولهم : لما كان الفعل والفاعل جملة مفيدة كالمبتدأ والخبر ، أعطى الفاعل إعراب المبتدأ وهو الرفع للمشابهة بينهما من الجهة المذكورة .

وغير ذلك من الوجوه التى ذكرناها فى كتاب (العبقرى الحسان) وذكرها غيرنا ، فصار ذلك كتعليل سقوط قضاء الصلاة عن الحائض بالمشقة فإنه مناسب ، وقد ثبت الحكم على وفقه فى سقوط قضاء الركعتين المنقطعتين من صلاة الظهر فى السفر .

فهذا دليل متفق بين القايسين على صحته .

ولم يكن لقائل أن يقول :— من أين علمتم أن الحكمة التى دعت إلى إسقاط قضاء الصلاة عن الحائض هى المشقة ، لأن الشارع لم يذكر ذلك ، وإنما حكم بسقوط القضاء فقط ولم يذكر العلة[1] .

---

(١) الفلك الدائر ص ٩٢ – ٩٣ .

والنظام هو إبراهيم بن هانىء بن سيار بن هانىء البصرى .

انفرد فى الاعتزال بمذهب خاص . كان أستاذ الجاحظ ، وكان متكلما عالما أديبا له نثر جيد وشعر رقيق .

وقد بنى مذهبه الكلامى على الشك والتجربة ت ٢٢١هـ .

أما أهل الظاهر فهم الذين ينكرون الرأى والقياس .

أسس المذهب داود الظاهرى الأصفهانى الأصل البغدادى الدار .

وعماد مذهبة إنكار القياس ، والاعتماد على أن فى الكتاب والسنة ما يفى بمعرفة الواجبات والمحرمات ، والجرى على تقديم ظواهر الآيات والأحاديث على التعليل العقلى والأحكام .

مات ببغداد سنة ٢٧٠هـ ونشر مذهبه بعده ابنه محمد المتوفى سنة ٢٧٩هـ .

وقد كثر أتباع المذهب بالعراق وفارس ثم انقرضوا بعد المائة الخامسة وانظر حاشيتى ٢ ، ٣ ص ٩٢ من الفلك .

قال : قد أجابه ابن أبى الحديد فى « الفلك الدائر » عن ذلك . ولكن ما أنضج القول معه ، ويحتاج إلى بقية تذنيب . وهو أن يقال له :

ما كأنك نظرت فى هذا العلم حق النظر ، ورأيت ما ذكره ابن السراج والرمانى وأبو على » ، والسيرافى ، ومن بعدهم مثل ابن جنى ، وما أتى به فى كتاب « الخصائص » و « سر الصناعة » ، وابن الأنبارى فى « أسرار العربية » وغير ذلك من حسن التعليل لأحكام النحو ، والمناسبات التى أبدوها ، وإن كان فى البعض تسامح لما أنهم التزموا بكل ما ورد عن العرب .

وكما التزم أبو على فى (الحجة) بتعليل القراءات السبع ، وابن جنى فى (المحتسب) فى تعليل القراءات الشاذة .

وليس كل ذلك مما يطابق قواعد النحو فى الظاهر أكثر من قراءة أبى عمرو رحمه الله تعالى ، لأنه كان أقعدهم بالنحو .

* * *

وهذا شأن الفقهاء ، أكثر تعليلاتهم لما ورد فى أحكام الشرع الشريف فى غاية الحسن والقوة .

وفى بعض ذلك تسامح كمن أراد تعليل بعض مناسك الحج ، فإنه ليس بقوى قوة غيره . والغزالى فى الإحياء تكلم فى هذا كلامًا حسنًا .

* * *

وكذلك شأن المتكلمين ، **فإن بعض أدلتهم لا تبلغ القوة فيما أتوا به** ، من حدوث العالم والنفس وإثبات الوحدانية وعدم الجهة .

فقد تجىء معهم مسائل قليلة أدلتها عليلة لا تبلغ فى القطع والجزم وإلزام الخصم مبلغ تلك .

* * *

ولولا ذلك لما وقع فى النحو خلاف بين البصريين والكوفيين ، ولا بين أصحاب المذاهب فى الفروع كالأئمة الأربعة ، ومن عداهم من الفقهاء التابعين وأصحاب الظاهر رضى الله عنهم أجمعين ، ولا بين المتكلمين فى أصول الدين من الأشاعرة والمعتزلة والإمامية والخوارج والحشوية .

* * *

وكأنه نظر إلى قول ابن فارس صاحب المجمل :

مرت بنـا هيفاء مجدولة تركيـــة تعزى لتركى

ترنـو بطـرف فاتن فاتر أضعف من حجة نحوى

ألم يعلم أن الشعر والخطابة يروج فيهما أدنى شبهة ، وتضىء فيهما أقل لمعة ؟ !

وقول الشاعر هنا إنما هو بالنسبة إلى الأمور الضرورية كتنافى الضدين وأن الواحد نصف الاثنين ، وأن الجسم الواحد لا يشغل حيزين معًا فى وقت واحد وما أشبه ذلك .

* * *

على أن من الناس من أنكر هذه البديهيات ، وطعن فى صحتها واعترف بالحسيات .

ومن الناس من أنكر الحسيات وطعن فيها وجزم بالبديهيات ، ومن الناس من طعن فيهما وأنكر الحسيات والبديهيات وهم السوفسطائية .

* * *

وإذا كان الأمر وصل فى المكابرة إلى هذا الحد ، فما ظنك بمن يعلل رفع الفاعل ونصب المفعول وعمل (لم) الجزم ، و (إن) جزم الشرط والجزاء وغير ذلك .

وباب الجدل مفتوح لكل من أراد أن يمنع شيئًا ، ومن أراد أن ينكر شيئًا أنكره وأتعب خصمه فلا يستطيع أن يقهره .

نعم إذا لزم خصمك الحق وقصده ، ظفرت منه بالمراد ، وجذبته بعد العناد إلى الصواب سلس القياد .

وإذا كان متعنتًا أو جاهلا أو جاحدًا ، فإنما تضرب فى حديد بارد ، وقد ضيعت نفخك فى الرماد .

وما يقوم لأهل الحب بينة على بياض صباح أو سواد دجى

* * *

ويابن الأثير : إن كانت تعليلات النحاة واهية لم تثبت على محك النظر ، فما الذى يثبت على محك النظر من تعليلات أصحاب المعانى وهى ما هى ؟ !!

أكثر مايستندون إليه شبه خطابية لا يقطع بها ، ولو عورضوا فيها وقفوا فى الكثير منها .

وكان الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد رحمه الله تعالى يقول :

علم المعانى والبيان إلى الآن بعد ما أنضجته الطبيعة ، وما أشك أن الكثير من الحجج النحوية أقوى وأقطع وأقرب إلى الجزم من الكثير من حجج أرباب المعانى .

بل ما بينهما صيغة أفعل .

فأت فى ذلك بحجة قاطعة أو فدع[1] .

* * *

قلت فى صدر هذه الفقرة :

إن ابن الأثير توسع بعض التوسع فى التعبير ، فمكن ناقديه منه .

وها نحن أولاء قد رأينا ما قاله كل منهما له .

* * *

أما أولهما وهو ابن أبى الحديد فهو فى هجومه عليه منطقى عقلانى يقيس النحو على الفقه .

فكما تقاس فى الفقه مسألة على مسألة ، يقاس فى النحو باب على باب ، أو كما قال هو فى تشبيهه المقلوب بقصد إثبات المطلوب : القياس فى الشرعيات كالقياس فى النحويات .

* * *

(١) نصرة الثائر ص ٨٢ – ٨٧ .

وأما ثانيهما وهو الصفدى فهو محام بارع ، لم يقنعه نقد ابن أبى الحديد ، فالتقط خيط الكلام منه واسترسل فيه يضرب به فى كل واد .

دخل به أولا – وهذا طبيعى للغاية ومعقول جدًا – دائرة أنباه النحاة كابن السراج والرمانى وابن جنى وغيرهم .

وإذا كان ثمة وهن فى بعض القضايا النحوية ، فإن ثمة وهنا ووهنا ووهنا فى علوم الكلام والقراءات والفقه والفلسفة .

* * *

ولما شنع النحاة على ابن عامر لقراءته المشهورة عنه : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » .

بتغيير (زين) لما لم يسم فاعله ، ورفع (قتل) مفعول له (أى نائب فاعل له أما «مفعول له » فباعتبار الأصل) ونصب الدال من أولادهم على أنه مفعول المصدر الذى هو (قتل) وجر (شركائهم) لأنه فاعل المصدر وجره على الإضافة ولا يضاف المصدر إلا إلى فاعله .

* * *

أقول : لما شنع النحاة على ابن عامر لهذه القراءة الغريبة له وجد من النحاة من دافع عنه بأن ذلك قد جاء كثيرًا فى شعر العرب .

ومن هؤلاء الشيخ جمال الدين بن مالك النحوى ، فقد استشهد له فى شرح الكافية بشواهد عديدة .

وانتصر أحمد بن يوسف الكواشى فى تفسيره له .

* * *

ومن إسفاف الفلسفة أو من تنطع الفلاسفة ما يحكى من أن صالح بن عبد القدوس مات له ولد ، فمضى إليه أبو الهذيل ومعه النظام وهو يومئذ غلام حدث .

ولما رأى جزعه قال له :

لا أعلم لجزعك وجهًا إذ كان الناس عندك كالزرع .

فقال صالح : يا أبا الهذيل : إنما أجزع عليه لأنه لم يقرأ كتاب « الشكوك » ، فقال : وما هو ؟ قال : كتاب وضعته ، من قرأه شك فيما كان حتى يتوهم أنه لم يكن ، وفيما لم يكن حتى يظن أنه قد كان .

فقال له النظام : فشك أنت فى ابنك أنه لم يمت ، وإن كان مات ، واعمل على أنه عاش إلى أن قرأ الكتاب وإن كان ما عاش إلى أن قرأه[1] .

* * *

والمماحكات اللفظية موجودة فى كل زمان ومكان ، والمارون فى الحق كثيرون ، ولا عجب ، فباب الجدل مفتوح ، وقد اتسع حتى وسع من ينكرون الحسيات والبديهيات .

* * *

ونراه أقرب ما يكون إلى ابن الأثير وهو يهتف باسمه ، مستصرخا إياه وقائلا له :

أيهذا البلاغى الكبير ابن الأثير .

إن كانت التعليلات النحوية واهية ، فإن التعليلات البلاغية أو هى .

صرح بذلك فحول الفحول من علماء مصر ، بل لا تصح المقارنة فما بينهما صيغة أفعل .

— ٣ —

قال ابن الأثير : ومن شرط بلاغة التشبيه أن يشبه الشىء بما هو أكبر منه وأعظم ؛ ومن هنا غلط بعض الكتاب من أهل مصر فى ذكر حصن من حصون الجبال مشبهًا له فقال :

هامة عليها من الغمامة عمامة ، وأنملة خضبها الأصيل ، فكان الهلال منها قلامة .

هذا الكاتب حفظ شيئًا وغابت عنه أشياء .

فإنه أخطأ فى قوله « أنملة » . وأى مقدار للأنملة بالنسبة إلى حصن على رأس جبل ؟

---

(١) نصرة الثائر ص ٨٥ — ٨٦ .

فإن قيل : إن هذا الكاتب تأسى فيما ذكره بكلام الله تعالى حيث قال « والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم » .

فالجواب : أن الله تعالى شبه الهلال بالعرجون فى تحوله واستدارته لا فى مقداره ، فإن مقدار الهلال عظيم ، ولا نسبة للعرجون إليه ، لكنه شبهه به فى الهيكل والشكل[1]

(١) المثل السائر جـ ٢ ص ١٢٨ - ١٣٠ .

obeikandl.com

رد ابن أبى الحديد

ذهب ابن أبى الحديد إلى أن التشبيه إنما يحسن ويقبح باعتبار الجهة التى وقع التشبيه فيها .

فإذا شبه العظيم مقدارًا بأقل منه فى المقدارية قبح وكانت القضية كاذبة فإن شبه به لا فى المقدار بل فى أمر آخر يتناسبان فيه كان حسنا ، وهذا كقوله تعالى فى صفة الصحابة رضى الله عنهم (كزرع أخرج شطأه) .

فإن عاقلا لا يقول : هذا التشبيه قبيح لأن أجسام الصحابة وجثثهم أكبر وأعظم مقدارًا من الزرع ؛ لأنه ما أراد التشبيه فى المقدارية بل فى أمر آخر .

وهكذا قوله (حتى عاد كالعرجون القديم) لا يريد مقداره بل شكله .

وكذلك تشبيه الكافر بالكلب فى قوله تعالى (فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث) .

لا يعنى الصورة والجثة بل معنى آخر .

وكذلك هذا الكاتب المصرى ..

فهو لا يعنى أن الحصن العظيم على ذروة الجبل الشاهق كالأنملة فى مقدارها وجثتها بل بينه وبين الأنملة مشابهة لطيفة وهى أن الأنملة جسم صغير ناتىء من جسم كبير هو البدن .

وكذلك الحصن على الجبل .

هذا هو الذى أراده الرجل والأمر فيه واضح بين[1] .

---

(١) الفلك الدائر ص ٢١٤ – ٢١٧ .

رد الصفدى

قال : إن ابن أبى الحديد ناقشه فى ذلك وقد بقى شىء من مؤخذاته على هذا ، وهو أن الذى ادعى أن من بلاغة التشبيه أن يشبه الشىء بما هو أكبر منه وأعظم .

أبحث معه وأقول له : فعلى هذا تبطل غلبة الفرع على الأصل فى التشبيه ، وتخطىء مثل ذى الرمة فى مثل قوله :

ورمل كأوراك العذارى قطعته ... إذا ألبسته المظلمات الحنادس .

فإنه شبه كثبان الرمل بما هو أقل وأحقر ؛ لأن أوراك العذارى دون الكثبان .

ولا نستحسن مثل قول أبى بكر محمد بن هاشم :

والمشترى وسط السماء تخاله ... وسناه مثل الزئبق المترجرج

مسمار تبر أصفر ركبته ... فى خاتم والفص من فيروزج

فإن كرة السماء والمشترى أكبر من الفص والمسمار

ومثل هذا كثير .

وكل ما كان فى العالم العلوى لا يشبه بشىء من العالم الأرضى ، لأنه أحقر وأقل . كما تشبه الثريا بالنرجس الذابل ، والهلال بالقلامة والبرق بالسيف ، والشمس بالمرآة ، والنجوم بالسراج ، وقوس قزح بأذيال العروس ، وجميع ما هو من هذا الباب ، لا يجوز تشبيهه ، وإن كان فلا يكون بليغًا على هذا التقرير .

وهيهات . هذا سد لباب الحسن .

* * *

وأما الحصون فقد شبهها الشعراء بالأنامل .

منهم الغزى حيث يقول :

سدَّ البسيطة نازلاً من قلة الـ ... جبل الأشم إلى قرار الوادى

حتى غدا الحصن المبارك خنصرا ... فى خاتم من بهمة وجواد

وقد استعمل ابن الأثير ذلك فقال :

« فنزلنا منه بمرأى ومسمع ، واستدرنا به استدارة الخاتم بالإصبع » . ومن يعيب مثل قول القاضى الفاضل : « ونزلنا قلعة نجم وهى نجم فى سحاب ، وعقاب فى عقاب ، وهامة لها الغمامة عمامة ، وأنملة إذا خضبها الأصيل كان الهلال لها قلامة » .

كأن عائبكم يبدى محاسنكم به ويمدحكم عندى ويغرينى

ويكفيه أنه عاب مثل هذه الألفاظ التى بهر حسنها لما ظهر ، وغدت وفى كل ضاحية من وجهها قمر[1] .

* * *

وتعليقنا هذه المرة لن يطول .

فالرجلان (ابن أبى الحديد والصفدى) لم ينقدا ابن الأثير بمقدار ما دافعا عن القاضى الفاضل .

ولم يفتهما أن يرجعا نقد ابن الأثير للقاضى الفاضل إلى غيرته منه وحسده له .

يقول ابن أبى الحديد : « والذى حمل هذا الرجل على أن عابه بما عاب به نفسه حسده له »[2] .

ويقول الصفدى « فما ينبغى لمجادل يناظره إلا كف القول عنه ، وهل الطعن على هذا إلا قول من لم يصل إلى العنقود »[3] .

* * *

وقد سميت كلام كل منهما ردًا ولم أسمه نقدا لما سبق .

— ٤ —

فى محاولة لبيان أوجه الدقة فى استعمال حروف العطف والجر ، وتحت عنوان (« الحروف العاطفة والجارة ») أورد ابن الأثير جملة من الآيات التى تدور حول أصل

(١) نصرة الثائر ص ٢٦٦ — ٢٦٩ .
(٢) الفلك الدائر ص ٢١٦ .
(٣) نصرة الثائر ص ٢٦٨ .

الإنسان ثم خلقه وتكوينه ، وقد مهد لذلك بالآية التالية وهى ليست موضوع مناقشة قال :

أما حروف العطف فنحو قوله تعالى « والذى يطعمنى ويسقين ، وإذا مرضت فهو يشفين ، والذى يميتنى ثم يحيين » .

فالأول عطفه بالواو التى هى للجمع ، وتقديم الإطعام على الإسقاء ، والإسقاء على الإطعام جائز ، لولا مراعاة حسن النظم ، ثم عطف الثانى بالفاء ، لأن الشفاء يعقب المرض بلازمان خال من أحدهما ، ثم عطف الثالث بثم لأن الإحياء يكون بعد الموت بزمان ، ولهذا جىء فى عطفه بثم التى هى للتراخى .

* * *

ومما جاء من هذا الباب قوله تعالى ﴿قتل الإنسان ما أكفره . من أى شىء خلقه من نطفة خلقه فقدره ثم السبيل يسره ، ثم أماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره﴾ .

ألا ترى أنه لما قال « من نطفة خلقه » كيف قال (فقدره) ولم يقل ثم قدره ، لأن التقدير لما كان تابعًا للخلقة وملازما لها ، عطفه عليها بالفاء ، وذلك بخلاف قوله « ثم السبيل يسره » لأن بين خلقته وتقديره فى بطن أمه ، وبين إخراجه منه وتسهيل سبيله مهلة وزمان ، فلذلك عطفه بثم .

وعلى هذا جاء قوله تعالى « ثم أماته فأقبره ، ثم إذا شاء أنشره » لأن بين إخراجه من بطن أمه وبين موته تراخيا وفسحة ، وكذلك بين موته ونشوره أيضًا .

ولذلك عطفهما بثم .

ولما لم يكن بين موت الإنسان وإقباره تراخ ولا مهلة عطفه بالفاء .

* * *

يقول ابن الأثير :

« هذا موضوع من علم البيان شريف » ثم يستطرد بقوله :

* * *

ومما جاء من ذلك أيضًا قوله فى قصة مريم وعيسى عليهما السلام :

« فحملته فانتبذت به مكانا قصيا ، فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة قالت ياليتنى مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا » .

* * *

وفى هذه الآية دليل على أن حملها به ووضعها إياه كانا متقاربين ، لأنه عطف الحمل والانتباذ إلى المكان الذى مضت إليه ، والمخاض الذى هو الطلق بالفاء وهى للفور . ولو كانت كغيرها من النساء لعطف بثم التى هى للتراخى والمهلة .

ألاترى أنه قد جاء فى الأخرى « قتل الإنسان ماأكفره من أى خلقه من نطفة خلقه فقدره ثم السبيل يسره » .

فلما كان بين تقديره فى البطن ، وإخراجه منها مدة متراخية عطف ذلك بثم ، وهذا بخلاف قصة مريم عليها السلام فإنها عطفت بالفاء . وقد اختلف الناس فى مدة حملها ، فقيل إنه كان كحمل غيرها من النساء ، وقيل : لا بل كان مدة ثلاثة أيام وقيل أقل وقيل أكثر .

وهذه الآية مزيلة للخلاف ، لأنها دلت صريحًا على أن الحمل والوضع كانا متقاربين على الفور من غير مهلة ، وربما كان ذلك فى يوم واحد أو أقل أخذًا مما دلت عليه الآية .

* * *

ومما ورد من هذا الأسلوب قوله تعالى « ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقة ، فخلقنا العلقة مضغة ، فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحمًا ثم أنشاناه خلقا آخر » .

* * *

فى الآية المقدم ذكرها قال تعالى « من نطفة خلقه فقدره » عطف التقدير على الخلق بالفاء لأنه تابع له ، ولم يذكر تفاصيل حال المخلوق .

وفى هذه الآية . ذكر تفاصيل حاله فى تنقله فبدأ بالخلق الأول ، وهو خلق آدم من طين ، ولما عطف عليه الخلق الثانى الذى هو خلق النسل عطفه بثم لما بينهما من التراخى ،

وحيث صار إلى التقدير الذى يتبع بعضه بعضًا من غير تراخ عطفه بالفاء ، ولما انتهى إلى جعله ذكرًا أو أنثى وهو آخر الخلق عطفه بثم .

فإن قيل : إنه قد عطف المضغة على العلقة فى هذه الآية بالفاء وفى أخرى بثم وهى قوله تعالى : ﴿يا أيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث ، فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة﴾ ..

فالجواب عن ذلك[1] .

* * *

هذا بعض ما أورده ابن الأثير فى هذا الصدد .

وقد تعاون الصفدى مع ابن أبى الحديد فى نقده على الوجه الآتى :

ابن أبى الحديد

لخص ما ذكره ابن الأثير فى قصة مريم ثم علق عليه بقوله :

إن الفاء ليست للفور بل هى للتعقيب على حسب ما يصح إما عقلا وإما عادة .

ولهذا صح أن يقال : دخلت البصرة فبغداد ، وكان بينهما زمان كثير ، لكن تعقيب دخول هذه عن دخول تلك على ما يمكن ، بمعنى أنه لم يمكث بواسط مثلا سنة أو مدة طويلة ، بل طوى المنازل بعد البصرة ، ولم يقم بواحد منها إقامة يخرج بها عن حد السفر إلى أن دخل بغداد .

وهذا هو الذى يقوله أهل اللغة وأهل الأصول ، وليست الفاء للفور الحقيقى .

فليس معنى الآية حصول الوضع بعد الحمل بغير فصل ولا زمان كما توهمه هذا الرجل .

ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب﴾ .

والعذاب متراخ عن الافتراء .

---

(١) المثل السائر ص ٢٣٦ – ٢٣٨ جـ ٢ . ولم نجد هذا الجواب فى أصول الكتاب المتاحة ولا فى النسخة المطبوعة كما لم يجده ابن أبى الحديد فى النسختين اللتين قرأهما ، أما الصفدى فقد وجده ، وانظر الفلك ص٥٦٢ .

وقوله تعالى ﴿وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجًا من نبات شتى﴾ .

وليس خروج النبات عقب إنزال المطر بل هو متراخ عنه .

وقوله تعالى : ﴿ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى﴾ .

ولم يكن النسيان عقب العهد ، فإنه قد دام مكثه متجنبا للشجرة التى نهى عن الأكل منها مائة عام .

وفى القرآن الكريم من هذا الجنس ، الكثير الواسع .

فإذن لا يدل قوله تعالى ﴿فانتبذت به مكانًا قصيًا ، فأجاءها المخاض﴾ على أن ذلك كله كان فى يوم واحد أو أقل كما اعتقده هذا الرجل[1] .

* * *

أما الآيتان : ﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ..﴾ و ﴿إن كنتم فى ريب من البعث ..﴾

فقد دار تعليق ابن أبى الحديد عليهما حول أن ابن الأثير قد اعترض على ما قرره هو نفسه فى الآية الأولى ، بالآية الثانية ..

ولما شرع فى الجواب أمسك عن الجواب فلم يقل شيئًا .

يقول ابن أبى الحديد : هكذا وجدته فى نسخة هذا الكتاب التى وصلت إلينا من الموصل ، فطلبت نسخة أخرى ثم تأملتها فوجدته أيضًا قد أخلى بياضا للجواب ، ثم يستطرد قائلا :

وقد كان الواجب عليه أن يتفطن من هاهنا لحقيقة الفاء ، وهى أنها ليست كما يظن أنها تقتضى الفور الحقيقى ، وإن وجد أحدهما فى الزمان الأول والآخر فى الزمان الثانى بلا فصل ، بل تقتضى التعقيب على ما يصح ويمكن كما قدمنا ، فأما (ثم) فتقتضى تراخيا ومهلة أكثر مما فى الفاء .

---

(١) الفلك ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

ومن العجيب ظنه أن الفاء فى قوله تعالى ﴿فخلقنا العلقة مضغة ، فخلقنا المضغة عظامًا فكسونا العظام لحمًا﴾ .

للتعقيب الذى يتوهمه وهو عدم الزمان المحسوس بين الحالتين .

وكيف يمكن أن نعتقد هذا ، وبين صيرورة العلقة مضغة زمان طويل وبين صيرورة المضغة عظامًا مثل ذلك .

ولو كان الأمر كما تصوره هذا الرجل لوجب القول بأن الزمان الذى تتكون فيه النطفة علقة ، تتكون فى الزمان الثانى منه بلا فصل مضغة وتتكون فى الذى يليه بلا فصل عظامًا ، ويتكون فى الزمان الذى يليه على تلك العظام لحم ، وتتكون هذه المراتب وتقع جميعها فى أقل من عاشرة من عواشر الدقائق ، وهذا أمر ما قاله مخلوق قط وهو مع ذلك مخالف للحس والوجدان .

فالآية الثانية الواردة بلفظة (ثم) غنية عن التأويل محكمة واضحة ، لأن لفظة (ثم) واقعة موقعها .

فإنا إذا استقبحنا على سياق كلامه أن يقول قام زيد يوم السبت فقام عمرو يوم الأحد ، لأجل أن بينهما يومًا واحدًا ، وأوجبنا أن يقول :

ثم قام عمرو يوم الأحد ، وجعلنا مدة اليوم فقط مهلة وتراخيا يليق أن يؤتى بثم لأجلها .

فالأولى أن يؤتى بثم فى أطوار الخلقة التى لا ينتقل طور منها إلى آخر إلا فى الأيام الطويلة التى تتجاوز الشهر .

فأما قوله (ولما صار إلى جعله ذكرا أو أنثى وهو آخر الخلق عطفه بثم) فنقول له :

أين فى الآية ذكر جعله ذكرا وأنثى ؟

فإن كنت تعنى قوله « ثم أنشأناه خلقا آخر » فإن تقسيم الحيوان المخصوص إلى ذكر أو أنثى ما كان فى آخر المراتب كما يتوهم .

بل إما فى أول التكوين ، وابتداء الأطوار ، وإما عند جعله عظاما ولحمًا .

على اختلاف بين المفسرين .

وإذن فالذى سبق إلى ذهن هذا الرجل من أن المراد بقوله تعالى ﴿ثم أنشأناه خلقا آخر﴾ الذكورة والأنوثة ، قد سبق قبله إلى أذهان قوم من صنعة المفسرين وهو غلط .

بل المراد بذلك أنا أخرجناه من ذلك الوعاء إلى خارجه وجعلناه مستقلا بنفسه بعد أن كان جزءا من أمه لأنه كان يغتذى باغتذائها كما يغتذى عضو من أعضائها ، فلما استقل بنفسه فى الغذاء وغيره وجميع صورته ، وظهر شخصه صار خلقا آخر[1] .

الصفدى

ذكر أن ابن أبى الحديد أورد على ابن الأثير فى جعله أن الفاء للفور فى « الفلك الدائر » بما فيه الكفايه .

ولما وصل إلى الآية التى اعترض بها ابن الأثير على نفسه قال :

إن ابن الأثير لم يجب على الاعتراض الذى ساقه فى النسختين اللتين وقعتا لابن أبى الحديد .

* * *

أما هو فقد كان أسعد حظا ، واقرأ قوله :

وقفت على جواب ابن أبى الحديد عن هذا الموضع ، وعلى جواب ابن الأثير فى « المثل » فوجدت ابن أبى الحديد قد أجاب بالجواب الساد :

وملخصه : أن هذه الفاء ليست للفور لاهنا ولا فى قصة مريم عليها السلام .

وإنما أشكلت عليه لكونه قدر أنها للفور الذى هو عدم الزمان المحسوس بين الحالتين ، وكيف يتصور مثل هذا وبين كل كون وكون من النطفة إلى العلقة إلى المضغة زمان ؟ !!

وقد جاء فى الحديث الشريف أنه أربعون يوما .

هذا لم يقل به أحد ، فإنه لا يتصور مع ورود النقل فيه بالحديث النبوى ، والإحساس به فى مدة الحمل .

* * *

(١) الفلك الدائر ص ٢٦٣ - ٢٦٦ .

وأما ما أجاب به ابن الأثير فى المثل عن هذا الإشكال فإننى ما فهمته ، لأنه أضاع الزمان فى فعل المطاوعة وما يشبهه والعطف عليه بالواو وبالفاء ، وأطال وما أطاب ، وأجاب وما أجاد .

ومن أراد الوقوف عليه فليقف عليه فى المثل السائر ولكن :

فى طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل .

ولم أذكر هذا إلا تنبيها على أن ابن أبى الحديد لم يقف على هذا الجواب ولو وقف عليه لشاهد عجبا[1] .

* * *

انتهت هذه المناقشة الدسمة بين ابن الأثير من ناحية ، وابن أبى الحديد والصفدى من ناحية .

والخلاف فيها محصور أو يكاد يكون محصورًا فى بيان معنى التعقيب . هل معناه الفورية بلا فاصل زمنى محسوس ؟

أو معناه أن يأتى هذا الشيء فى عقب سابقه بمدة محدودة لا تسمح لشيء خارج عنهما بأن يتخللهما ؟

* * *

إلى المعنى الأول مال ابن الأثير فقال ماقال واستنتج ما استنتج .

وإلى المعنى الثانى ذهب ابن أبى الحديد والصفدى فخالفاه .

وأرانى ميالا إليهما ومتفقا معهما فيما قالاه .

ودليلنا العقل والنقل والطبيعة والحس .

---

(١) نصرة الثائر ص ٢١٩ – ٢٩٣ ، وانظر ص ٣١٤ .

تعقيب

هذا الفصل الثالث اجتمع الناقدان الفاضلان عليه دون اتفاق مسبق بينهما ، لأنهما لم يلتقيا فى حياتهما ، فقد ولد الصفدى بعد موت ابن أبى الحديد بأربعين سنة[1] .

لكن وحد بينهما على بعد ما بينهما فى الزمان والمكان أن ابن الأثير مغرور إلى حد كبير ، مع أن كتابه – كأى كتاب – فيه ما يرد وفيه ما يقبل .

* * *

وإذا كنا قد قلنا فى مقدمة هذا الفصل : إن الصفدى قد انتصر لابن أبى الحديد نصرتين ، فإننا نقول فى خاتمته :

إنهما فى نقدهما لابن الأثير ، كانا يتحركان به ومعه فى دوائر متداخلة من العلم والفن والذوق .

* * *

ولاشك فى أن « الفلك الدائر » و « نصرة الثائر » مدينان فى وجودهما للمثل السائر ، حتى ليمكن القول بأنهما زرع نبت على أرضه .

وهما بدورهما قد غربلاه وخلصاه من شوائبه ، كما قد أكداه وخلداه بما عرضاه منه ، حتى ليمكن القول بأنهما إغراء به ودعاية له .

* * *

وإذا كانا لم يلتقيا فى نقدهما للمثل السائر .

– وهو موسوعة كبيرة – سوى مرات قليلة .

كما رأينا فى هذا الفصل .

فإن تلك القلة تعد فى فضل الصفدى وتحسب له .

---

(١) مات ابن أبى الحديد سنة ٦٥٦هـ وولد الصفدى سنة ٦٩٦هـ .

لأنها تدل أكبر الدلالة على أنه ناقد مستقل فى نقده أو بنقده وليس تابعًا لغيره .
وعلى وجه التحديد لابن أبى الحديد .
كما يوحى اسم كتابه .

obeikandl.com

obeikandl.com

خـاتمه

هذا الكتاب يمكن أن يكون بابًا فى كتاب أكبر منه ، ذلك أن نقد النقد فى تراث الإنسانية لابد أن يكون شيئًا كثيرا ، وكثيرا جدًا ، فالصراع الفكرى أكبر وأعمق من الصراع المادى ، وهو دائم ومستمر حتى ولو بدا أنه قد توقف .

وإذا كان الصراع المادى ينتهى بفض الالتحام وعودة السلام إلى الأرض ، فإن الصراع الفكرى – وهو يتم حين يصطرع فكر وفكر ويصطدم رأى برأى – إذا توقف ، يكون قد خلف وراءه خطبا أو كتبًا أو ملاحم . وهى روافده التى تغذيه وتنميه ، وتعمل عملها على تخليده ، وربما تجديده .

* * *

وإذا تدرجنا من العام إلى الخاص ، وجدنا أن نقد النقد فى التراث العربى شىء كثير وكثير جدًا أيضًا .

ولا عجب ، فلم تكن المدارس النقدية العربية قليلة ، بل كانت كثيرة ، ولم تكن متفقة ، بل كانت مختلفة ، وأكثر من ذلك لم يكن أعلام النقد فى بيئة أو فى عصر متفاهمين على أمر من أمور النقد إلا فى أقل القليل .

ويظهر أن طبيعة النقد هى التى ساعدت على ذلك ؛ فهو يرتكز ضمن ما يرتكز ، وأكاد أقول : أول ما يرتكز على الذوق الشخصى ، والذوق الشخصى كبصمات اليد فى اختلافه من فرد لفرد .

* * *

وإذا كان تاريخ النقد العربى قد رصد وجود كتب نقدية من نهاية القرن الأول للهجرة إلى بداية عصر النهضة ، فمما لاشك فيه أن الإنتاج النقدى لهذه الفترة المتطاولة فى الزمان كان من الوفرة والكثرة بحيث يخطئه العد .

ولا غرابة فى ذلك ، فالنقد الأدبى هو أكبر أنواع الأدب الوصفى .

وإذا كان فى الناس الكثير ممن يرضى عن نفسه ، فإن أقل القليل منهم من يرضى عن غيره ، وعدم الرضا عن الغير فى مجال الرأى نقد .

وإذا علمنا أن هذا النقد بدوره سيوضع فى الميزان ، وقد يقبل وقد يرد ، عرفنا كيف نشأ نقد النقد .

ولنضرب مثلا « المثل السائر » لابن الأثير .

فقد أحدث هذا الكتاب فى عصره وبعد عصره موجة نقدية واسعة تمثلت فى كتب كثيرة منها المؤيد ومنها المعارض .

ونحن لا نعرف من هذه الكتب سوى ما أخبرنا به حاجى خليفة ويبدو من عناوينها أن بعضها كان يستدعى بعضًا ، مؤيدًا أو معارضًا .

وهذه قائمة بها حسب مجيئها فى كشف الظنون :

١ – الروض الزاهر فى محاسن المثل السائر

(لا نعرف صاحبه ، وعنوانه يشعر بأنه من أنصار ابن الأثير)

٢ – الفلك الدائر على المثل السائر .

٣ – نشر المثل السائر وطى الفلك الدائر .

لأبى القاسم محمود بن الحسن الركن السنجارى المتوفى سنة ٦٤٠هـ وقد أشار الصفدى إلى هذا الكتاب فى مقدمة « نصرة الثائر » وترجم لصاحبه فى أسطر قليلة أفادت أنه قرأ على ابن الأثير ، وأن الفرصة قد سنحت أمامه للرد عن شيخه ، وإعادة سهام المؤاخذة ثانية إلى فلكها الدائر .

قال عند سماعه بفلك ابن أبى الحديد :

لقد أتى باردًا ثقيلا ولم يرث ذاك من بعيد

فهو كما قد علمت شيء أشهر ما كان فى الحديد

٤ – قطع الدابر على الفلك الدائر . لعبد العزيز بن عيسى .

(ولم نعثر على ترجمة لعبد العزيز بن عيسى هذا . أما الكتاب فمفقود كما ذكرنا فى التمهيد)

٥ – نزهة الناظر فى المثل السائر ، لأبى العباس أحمد بن محمد الدنيسرى المعروف بابن العطار الشاعر والمتوفى بالقاهرة سنة ٧٩٤هـ .

٦ – نزهة الناظر من المثل السائر ، وهو للأديب الطبيب نجم الدين اللبودى المتوفى بدمشق سنة ٦٧٠هـ .

٧ – نصرة الثائر على المثل السائر ...[1] .

* * *

وبعد فهذا كتاب واحد هو المثل السائر ، ألفت فيه وعنه سبعة كتب . لنفرض أنها هى كل ما أحدث من أثر فى نقد النقد .

* * *

ولننظر فى غير « المثل السائر » مما جاء قبله أو بعده ، من كتب نقدية صاحبت انشعابا فى الرأى الأدبى بين جماعة وجماعة ، أو بين فرد وفرد ، كالذى كان بين أنصار أبى تمام وأنصار البحترى .

فلابد أن « الموازنة » قد جاءت لتحدث توازنًا فى المواقف النقدية المتطرفة للفرق المختلفة .

ولا تقل « الوساطة »عن « الموازنة » فى الدلالة باسمها على ما كان بين المتنبى وخصومه من نقد النقد .

* * *

ولننبه إلى أن نقد النقد كان يقوم فى الأعم الأغلب على الحق والعدل ، وعلى احترام الشخص المنقود ، والتعويل فى نقده على كلامه فيما تأكدت نسبته إليه من كتبه .

ولعله من هنا كان حرصى على إيراد النصين المتقابلين وجها لوجه .

---

(١) كشف الظنون جـ ٢ ص ٣٧٥ – ٣٧٦ ونصرة الثائر ص ٢٥ – ٢٧ .

فقد أردت أن أفهم وأن أعطى لغيرى حق الفهم ، حتى لو لم نتوارد نحن الاثنين على فهم واحد .

* * *

أريد أن أقول : إن نقد النقد كانت له أصول وقواعد ، وكانت هذه الأصول والقواعد مقدسة ومرعية من المختلفين فى الرأى .

واقرأ معى قول ابن أبى الحديد فى الفلك :

« وينبغى للناس إذا حكوا شيئًا شرعوا فى نقضه أن يتأملوا ما حكوا ثم ينقضوه »[1] .

* * *

وإذا نظرنا إلى موضوعنا الذى فرغنا منه توا ، فإننا نلاحظ أن هذا الكلام لابن أبى الحديد قد طبق من الصفدى أكثر مما طبق من ابن أبى الحديد .

لكأنما اقتسم الرجلان خطتيهما بينهما : أحدهما يشرع والآخر ينفذ .

ذلك أن حظ ابن الأثير من إنصاف الصفدى كان أكبر من إنصاف ابن أبى الحديد له .

* * *

والنتائج المستخلصة من نقد النقد فى الجملة نتائج مشجعة ، لأنه إذا كانت الحكمة العلمية القائلة « إن الحقيقة بنت البحث » مطلوبة فى العلوم الطبيعية المعملية .

فإنها مطلوبة كذلك وبالدرجة نفسها فى العلوم الإنسانية وبخاصة الدراسات الأدبية ، وعلى وجه أخص النقد الأدبى ونقد النقد .

* * *

ونقد النقد من قبل ومن بعد هو أعمق العمق فى الفهم .

وأبلغ البلاغة فى التعبير عن هذا الفهم .

---

(١) الفلك ص ٢٢٤ .

وهو أدل من النقد على شدة المراس ، وعلى براعة صاحبه فى الخلاص من المواقف الصعبة ، وفى التعرف على الأغراض البعيدة ، والمرامى الخفية ، كالرمزية فى الأدب وكالمعادل الموضوعى فى النقد ، وكالمذاهب الأدبية المتعارضة فى نقد النقد .

* * *

وإذا كانت فلسفة العلوم فى جملتها إنما هى الخلفية الأكاديمية لتلك العلوم ، فإن نقد النقد إنما هو الخلفية العقلية للنقد .

ولابد أن يكون صاحبه واقفا على أرض صلبة ، ومستندا إلى جدر متينة من التخصص الدقيق ، والتمرس العميق بالثقافة الواسعة كى يستوعب وجهات النظر الكامنة فى النقد وفى نقد النقد .

* * *

وأود أن أنبه إلى أننى قد قلت فى أعقاب كل فصل كلمتى فى مادة هذا الفصل ، وفى الانطباع الذى خرجت به منه بعد تنفيذى له .

* * *

ومما سهل المسألة علىَّ أن الفصلين الأولين كانا دراسة محددة لكتابين موزعين عليهما :

كنت فى الفصل الأول مع ابن أبى الحديد فى كتابه « الفلك » وجها لوجه مع ابن الأثير فى كتابه « المثل » .

وكنت فى الفصل الثانى مع صلاح الدين الصفدى داخل كتابه « نصرة الثائر » فى نفس الموقف .

لكن كان هناك شاهد علينا وراء لنا هو ابن أبى الحديد

أقصد أنه كان فى الصورة مع الصفدى ، فى حين أن الصفدى لم يكن فى الصورة معه ، فلم يكن قد ولد بعد .

ومع أن هذا لم يغير من طبيعة الدراسة فى الفصلين المذكورين إلا أنه قد خالف بين الكتابين « الفلك الدائر » و « نصرة الثائر » فى الفكر والأداء .

وساعد على ذلك اختلاف التكوين العلمى والأدبى والثقافى والذوقى ، بل واختلاف البيئة لكل من ابن أبى الحديد والصفدى .

وقد ترتب على ذلك أن جاء الكتاب الأول عقلا مبطنا بالعاطفة وجاء الكتاب الثانى عاطفة مبطنة بالعقل .

* * *

وإلى اللقاء فى موقف آخر من مواقف نقد النقد .

لله الحمد من قبل ومن بعد .

د . عبده عبد العزيز قلقيله

obeikandl.com

المصادر والمراجع

١ – الإبانة عن سرقات المتنبى لأبى سعيد محمد العميدى . تحقيق إبراهيم البساطى . طبعة دار المعارف سنة ١٩٦١ .

٢ – أخبار السيد الحميرى للمرزبانى . تحقيق . محمد هادى الأمينى : النجف – ١٩٦٥ .

٣ – أساس البلاغة : تأليف جار الله الزمخشرى . تحقيق عبد الرحيم محمود وتقديم أمين الخولى سنة ١٩٥٣ .

٤ – الأعلام : خير الدين الزركلى . مطبعة كوستا . سنة ١٩٥٤ .

٥ – الأغانى : أبو الفرج الأصبهانى . نسخة مصورة عن مطبوعة دار الكتب المصرية . د . ت .

٦ – الإيضاح : تأليف جلال الدين القزوينى وتحقيق محمد عبد المنعم خفاجى طبعة أولى ١٣٦٩هـ ١٩٥٠م .

٧ – البداية والنهاية لابن كثير : مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٧هـ .

٨ – البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع للشوكانى . مطبعة السعادة طبعة أولى ١٣٤٨هـ .

٩ – البيان والتبيين : تأليف أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ وتحقيق حسين السندوبى طبعة ثالثة ١٣٨١هـ/١٩٦٢م .

١٠ – تاريخ آداب اللغة العربية : جرجى زيدان . مراجعة وتعليق د . شوقى ضيف طبعة دار الهلال . د .ت .

١١ – تاريخ النقد العربى من القرن الخامس إلى العاشر الهجرى . د . محمد زغلول سلام . طبعة دار المعارف سنة ١٩٦٤م .

١٢ – التحفة البهية . طبعة الآستانة سنة ١٣٠٢هـ .

١٣ – الخصائص . تأليف : أبو الفتح عثمان بن جنى . وتحقيق محمد على النجار . طبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٨١هـ/١٩٦٢م .

١٤ – الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة : تأليف ابن حجر العسقلانى وتحقيق محمد سيد جاد الحق . الطبعة الثانية دار الكتب الحديثة ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م .

١٥ – دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجانى . طبعة المنار ١٣٦٧هـ الطبعة الرابعة ، وطبعة أخرى تحقيق وتعليق محمد عبد المنعم خفاجى .

١٦ – ذكرى أبى الطيب بعد ألف عام . د . عبد الوهاب عزام مطبعة الجزيرة ببغداد .

١٧ – الرسالة الحاتمية : تحقيق إبراهيم البساطى . طبعة دار المعارف .

١٨ – زهر الآداب وثمر الألباب تأليف أبو إسحق القيروانى وتحقيق الأستاذ على البجاوى طبعة أولى مصر سنة ١٩٥٣ .

١٩ – شذرات الذهب فى أخبار من ذهب . عبد الحى بن العماد الحنبلى مكتبة القدس سنة ١٣٥١هـ .

٢٠ – شرح ديوان المتنبى لعبد الرحمن البرقوقى . المكتبة التجارية الكبرى سنة ١٩٣٨ .

٢١ – شرح مقامات الحريرى للشريشى . إشراف محمد عبد المنعم خفاجى الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ/١٩٥٥م .

٢٢ – شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثانية .

٢٣ – الصبح المنبى عن حيثية المتنبى : للشيخ يوسف البديعى . مطبعة عرفة بدمشق ١٣٥٠هـ .

٢٤ – الصناعتين لأبى هلال العسكرى . دار إحياء الكتب العربية .د .ت .

٢٥ – صور جديدة من الأدب العربى . كامل كيلانى . مطبعة الآداب بالجماميز سنة ١٣٥٨هـ/١٩٣٦م .

٢٦ – ضياء الدين بن الأثير . د . محمد زغلول سلام . العدد ٣٦ من سلسلة نوابغ الفكر العربى .

٢٧ – طبقات الشافعية الكبرى للسبكى . أبو نصر عبد الله بن تقى الدين السبكى . المطبعة الحسينية المصرية .

٢٨ – طبقات فحول الشعراء . محمد بن سلام الجمحى . دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٢ .

٢٩ – عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح . بهاء الدين السبكى . ضمن شروح التلخيص الطبعة الأولى سنة ١٣١٨هـ .

٣٠ – العمدة فى صناعة الشعر ونقده . تأليف ابن رشيق القيروانى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . المطبعة التجارية بمصر سنة ١٣٥٣هـ .

٣١ – الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبى الحديد تحقيق د .بدوى طبانة ود .أحمد الحوفى .

٣٢ – فنون الأدب تأليف هـ . ب تشارلتن وترجمة د . زكى نجيب محمود لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤٥ .

٣٣ – القاضى الجرجانى – على بن عبد العزيز – د . عبده عبد العزيز قلقيله . مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٧٤م .

٣٤ – القاموس المحيط : مجد الدين الفيروزابادى طبعة ثالثة سنة ١٣٥٣هـ/١٩٣٥م .

٣٥ – قبض الريح . إبراهيم عبدالقادر المازنى . المطبعة العصرية بمصر سنة ١٩٢٧م .

٣٦ – قدامةبن جعفر والنقد الأدبى . د . بدوى طبانة طبعة ثانية سنة ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م طبعة الأنجلو المصرية .

٣٧ – قضايا النقد الأدبى والبلاغة تأليف د . محمد زكى العشماوى . طبعة دار الكاتب العربى بالقاهرة ١٩٦٧ .

٣٨ – كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون . حاجى خليفة . طبعة استنبول ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م .

٣٩ – الكشف عن مساوىء شعر المتنبى للصاحب إسماعيل بن عباد . مطبعة القدس . القاهرة ١٣٤٩هـ .

٤٠ – كنوز الأجداد . محمد كرد على . مطبعة الترقى بدمشق ١٩٥٠ .

٤١ – لحن العامة والتطور اللغوى د . رمضان عبد التواب . طبعة أولى سنة ١٩٦٧ .

٤٢ – المتنبى بين ناقديه فى القديم والحديث د . محمد عبد الرحمن شعيب . الطبعة الثانية دار المعارف .

٤٣ – المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر .

تأليف : ضياء الدين بن الأثير تحقيق د . أحمد الحوفى . ود . بدوى طبانة .

٤٤ – مشكلة السرقات الأدبية . د . محمد مصطفى هدارة طبعة سنة ١٩٥٨ القاهرة » .

٤٥ – مفتاح السعادة . طاش كبرى زاده . مطبعة دار المعارف النظامية حيدر آباد الدكن بالهند . الطبعة الأولى .

٤٦ – مقالات فى التربية واللغة والبلاغة والنقد د . عبد العزيز قلقيله مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤ .

٤٧ – مقدمة ديوان العبر وديوان المبتدأ والخبر . عبد الرحمن بن خلدون تحقيق د . على عبد الواحد وافى سنة ١٩٦٧ .

٤٨ – معاهد التنصيص . تأليف عبد الرحيم بن أحمد العباسى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م .

٤٩ – معجم الأدباء . ياقوت الحموى طبعة مرجليوت ١٩٢٣ مطبوعات دار المأمون .

٥٠ – مناهج النقد الأدبى بين النظرية والتطبيق . تأليف . ديفد ديتشيس ترجمة . د . محمد يوسف نجم طبعة بيروت ١٩٦٧ .

٥١ – الموازنة بين أبى تمام والبحترى تاليف : أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى طبعة صبيح د .. ت .

٥٢ – الموسوعة التيمورية . أحمد تيمور طبعة القاهرة ١٩٦١ .

٥٣ – النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة . جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية . د . ت .

٥٤ – نصرة الثائر على المثل السائر . تأليف صلاح الدين الصفدى . تحقيق محمد على سلطانى من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٥٥ – النقد الأدبى فى العصر المملوكى د . عبده عبد العزيز قلقيله . مكتبه الأنجلو المصرية سنة ١٩٧٢ .

٥٦ – النقد الأدبى فى المغرب العربى . د . عبده عبد العزيز قلقيله . مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٧٣ .

٥٧ – نقد الشعر . تأليف : قدامة بن جعفر . تحقيق كمال مصطفى ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م .

٥٨ – النقد المنهجى عند العرب . د . محمد مندور سنة ١٩٤٩م .

٥٩ – الوافى بالوفيات . صلاح الدين الصفدى . دمشق ١٩٥٣م .

٦٠ – الوساطة بين المتنبى وخصومه : تأليف : على بن عبد العزيز الجرجانى تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلى البجاوى طبعة أولى دار إحياء الكتب العربية .

٦١ – الوسيلة الأدبية . سيد بن على المرصفى ١٢٩٢هـ .

٦٢ – يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر .

تأليف : أبو منصور الثعالبى . تحقيق على محمد عبد اللطيف ١٣٥٣هـ .

* * *

obeikandl.com

كتب للمؤلف

١ – النقد الأدبى فى العصر المملوكى . الأنجلو المصرية ط (١) سنة ١٩٧٢م . دار الفكر العربى بالقاهرة ط (٢) سنة ١٩٩١م .

٢ – النقد الأدبى فى المغرب العربى . الأنجلو المصرية ط (١) سنة ١٩٧٣ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط (٢) سنة ١٩٨٨م .

٣ – القاضى الجرجانى والنقد الأدبى . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط (١) سنة ١٩٧٣م . الأنجلو المصرية طبعة ثانية :

(أ) القاضى الجرجانى على بن عبد العزيز ١٩٧٤م .

(ب) النقد الأدبى عند القاضى الجرجانى ١٩٧٦م .

الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة ثالثة سنة ١٩٩١م .

٤ – مقالات فى التربية واللغة والبلاغة والنقد . الأنجلو المصرية ط (١) سنة ١٩٧٤م . دار الفكر العربى القاهرة ط (٢) سنة ١٩٩٢ .

٥ – نقد النقد فى التراث العربى . الأنجلو المصرية ط (١) سنة ١٩٧٥م . دارالمعارف بمصر ط (٢) سنة ١٩٩٣م .

٦ – خط سير الأدب العربى . الأنجلو المصرية ط (١) سنة ١٩٧٦م . دار الفكر العربى بالقاهرة ط (٢) سنة ١٩٩٠م .

٧ – لغويات . الأنجلو المصرية طبعة أولى ١٩٧٦م . دار الفكر العربى بالقاهرة طبعة ثانية ١٩٩٠م .

٨ – من التراث الأدبى للمغرب العربى . عالم الكتب بالقاهرة طبعة أولى سنة ١٩٧٩م . دار أمية للنشر والتوزيع بالرياض طبعة ثانية ١٩٨٥م .

٩ – دراسات فى النقد الأدبى والبلاغة . دار العلوم للنشر والتوزيع بالرياض ط (١) ١٩٨٠م . دار المعارف بمصر ط (٢) سنة ١٩٩٣م .

١٠ – أبيات المعانى فى شعر المتنبى . الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بالرياض ط (١) ١٩٨٣م . دار الفكر العربى بالقاهرة ط (٢) سنة ١٩٩٢م .

١١ – البلاط الأدبى للمعز بن باريس . جامعة الملك سعود بالرياض ط (١) ١٩٨٣م . دار الفكر العربى بالقاهرة ط (٢) ١٩٩٢م .

١٢ – المقنع فى أن « هدى كامل المبرد » ليس « الممتع » . دار الرياض للنشر والتوزيع بالرياض ط (١) ١٩٨٤م .

١٣ – التجربة الشعرية عند ابن المقرب : مضمونها وبناؤها الفنى . النادى الأدبى بالرياض ط (١) سنة ١٩٨٦م .

١٤ – البلاغة الاصطلاحية . دار الفكر العربى بالقاهرة ط (١) ١٩٨٧ ،
ط (٢) ١٩٩١م ،
ط (٣) ١٩٩٢ .

١٥ – مساجلات . الأنجلو المصرية ط (١) سنة ١٩٩٠م .

١٦ – مقالة الأدب المقارن . دار المعارف بمصر ط (١) سنة ١٩٩١م .

١٧ – معجم البلاغة العربية : نقد ونقض . دار الفكر العربى بالقاهرة ط (١) ١٩٩١م .